

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Akhbar Al Youm
DATE:	14-November-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,300,000
TITLE :	Medical supplies division rejects the hegemony of the Pharmacists' syndicate
PAGE:	05
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Staff Report

PRESS CLIPPING SHEET

أعلنت شعبتا المستلزمات الطبية بغرفة القاهرة التجارية واتحاد الصناعات رفضها لمحاولات هيمنة نقابة الصيادلة على صناعة المستلزمات الطبية.. خاصة ان استثمارات مصانع المستلزمات الطبية تزيد عن ١٠ مليارات جنيه، بينما تباع الصيدليات ٨ منتجات فقط من المستلزمات الطبية أى أقل من ١% من هذه المنتجات، كما أنه لا يتم تدريس صناعة المستلزمات الطبية فى مناهج الصيدلة. ورفض محمد اسماعيل عبده رئيس شعبة المستلزمات الطبية بغرفة القاهرة التجارية ما تضمنه قانون الصيدلة الجديد الذى يتم بحثه حالياً من ضرورة استحواد الصيادلة على ٥١% من أى شركة مستلزمات طبية، مضيفاً ان ذلك يعنى احتكار الصيادلة لهذه الصناعة وانتزاعها من اصحابها الحقيقيين منتجى المستلزمات الطبية الذين بنوا مصانعها وحافظوا على نفس أسعار المستلزمات الطبية دون ارتفاع أكثر من ٢٥ عاماً، وضرب مثلاً بالسرطنة التى يتم بيعها للصيدليات بنحو ٢٤ قرشا، والتى كان يتم بيعها لها بنحو ٢٢ قرشا منذ أكثر من ٢٥ عاماً.

المستلزمات الطبية ترفض هيمنة الصيادلة

قطاع المستلزمات الطبية حققوا إنجازا يعد الوحيد على مستوى الأنشطة الاقتصادية، حيث نجحوا فى تثبيت أسعار معظم منتجات المستلزمات الطبية على مدى ٢٥ عاماً، كما ان أسعار بعض المنتجات شهدت انخفاضا بنسب تصل لأكثر من ٥٠% رغم ارتفاع سعر صرف الدولار بأكثر من ٣ مرات خلال تلك الفترة فمثلا سعر السرنجات (الحقن) كانت تبلغ ٢٢,٥٥ قرشا عام ١٩٩٠ والان بلغ السعر ٢٤ قرشا فقط ومع ذلك تباع بالصيدليات بسعر يتراوح بين ٧٥ قرشا وجنيه، كما أن لتر مادة تحليل نسبة السكر بالدم والذي يكفى لتحليل عينات لآلاف مريض انخفض من ١٦٠ جنيها عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ جنيها فقط الآن.

وأوضح أن هذه الانخفاضات السعريه تحققت بفضل زيادة حجم استثمارات القطاع لأكثر من ١٠ مليارات جنيه بجانب مساهمة مستثمرى القطاع على استخدام التكنولوجيا الحديثة وحصولهم على شهادات المطابقة الأوروبية والدولية وهو أمر لم تحصل عليه أى صيدلية في مصر.

ورفض إسماعيل محاولات نقابة الصيادلة انشاء شعبة للمتعاملين بالقطاع الصيدلى والطبى بالغرف التجارية للإبقاء بموافقة تلك الشعب على مخططات النقابة. وقال أن شعبة المستلزمات الطبية هى الشعبة الشرعية الوحيدة على مستوى الغرف التجارية المسئولة عن قطاع المستلزمات الطبية حيث تضم فى عضويتها جميع العاملين بالقطاع على مستوى الجمهورية.

ومن جانبه قال على شكرى نائب رئيس غرفة القاهرة التجارية أن قطاع المستلزمات الطبية يتعرض لحرب من نقابة الصيادلة منذ نحو سنوات، حيث تحاول النقابة الاستيلاء عليه رغم أنه من الصناعات الهندسية ولا علاقة له بالصناعات الدوائية، مشيراً إلى أن لا صحة لما أشاعه الصيادلة عن إنشاء شعبة عامة للصيادلة فى اتحاد الغرف التجارية، مضيفاً أن غرفة القاهرة التجارية ستدعول لجمعية عمومية لإنشاء شعبة عامة لتجار المستلزمات الطبية باتحاد الغرف التجارية لتكون ممثلاً لجميع المصانع العاملة فى هذا القطاع. وقال شكرى أن نص قانون الصيدلة الذى يتم مناقشته حالياً على ضرورة وجود ٥١% من الصيادلة فى أى شركة مستلزمات طبية يفتى صفة الوطنية عن أصحاب مصانع المستلزمات الطبية.

وطالب د. سامى الحمبولى رئيس شعبة المستلزمات الطبية بغرفة صناعة الادوية باتحاد الصناعات بإنشاء إدارة خاصة للمستلزمات الطبية بوزارة الصحة بدلاً من تبقيتها الحالية لإدارة شئون الصيدلة، مضيفاً ان القطاع يعانى بسبب هيمنة غير المتخصصين على شؤونه وقال ان هناك شركات مصرية تصدر لأوروبا وأمريكا، وحاصلة على شهادات جودة أوروبية وأمريكية، بينما تقشل فى الحصول على شهادات مماثلة من إدارة شئون الصيدلة بوزارة الصحة.



■ محمد اسماعيل عبده ■ على شكرى

رئيس الشعبة:

محاولات الاخوان بنقابة الصيادلة تسعى لاحتكار صناعة لا علاقة لها بها منذ عام ٢٠٠٨

وقال أن أهم المقترحات التى تقدمت بها الشعبة تتضمن انشاء ادارة مركزية لشئون المستلزمات الطبية تتبع وزارة الصحة على غرار الادارة المركزية لشئون الصيدلة وطب الأسنان وكذلك المطالبة بإنشاء هيئة مسئلة للغذاء والدواء تكون هى المسئولة عن كل ما يتناوله المواطنون من أدوية أو أغذية ومشروبات، وذلك على غرار هيئة الدواء والأغذية بالولايات المتحدة الأمريكية (FDA)، بحيث تعمل الهيئة الجديدة على رفع جودة خدمات الرعاية الصحية.

وأشار الى ان نقابة الصيادلة أعدت مقترحاتها لتعديل القانون دون اشرارك قطاع المستلزمات الطبية وهو الطرف الأساسى والأصيل المعنى بصالح المستلزمات الطبية وان عدم اشراركه يتعارض مع سياسة الحكومة والدولة الرامية لاجراء حوار مجتمعى موسع بشفافية وحيادية ومع جميع الأطراف المعنية حول أى تعديل تشريعى وقبل التقدم به لاقراءه. وقال عبده أنه من المثير للاستغراب والتعجب ان يكون هناك اصرار على إثارة موضوع التعديلات بقانون الصيدلة وظهوره على الساحة مرة أخرى بعد سبع سنوات مضت على المحاولة الأولى فى عام ٢٠٠٨ التى سعى بعض الناقبين من الصيادلة لتدمير التعديلات التى تهدف بشكل صريح لحزم المستلزمات الطبية لقطاع الصيدلة، والتى باست بالفشل بفضل جهود الدكتور حمدى السيد لها والتصدى لهذه المحاولة غير المشروعة خاصة أنه لا توجد أى صلة بين قطاع الصيدلة وقطاع المستلزمات الطبية، كما ان هذا الضم لا يتفق مع القوانين والتشريعات المطبقة فى هذا الشأن عالمياً. وأكد محمد إسماعيل عبده أن مستثمري

وقال رئيس الشعبة أن هناك محاولات من نقابة الصيادلة منذ عام ٢٠٠٨ للاستحواذ على صناعة المستلزمات الطبية عندما تقدم القياى الاخوانى وعضو مجلس النقابة فريد اسماعيل بقانون للجنة الصحة بمجلس الشعب - فى ذلك الوقت - يتضمن ضم قطاع المستلزمات الطبية، واستطعنا كشعب بالتعاون مع د. حمدى السيد نقيب الأطباء ورئيس اللجنة السابق وقف هذا القانون، بعد توضيح موقف الشعبة وعدم وجود أى دور للصيادلة فى هذه الصناعة.

وأضاف رئيس الشعبة ان المحاولة الثانية لتدمير هذا القانون كانت من جماعة الاخوان المسلمين عند وصولهم للحكم حيث قدمت نقابة الصيادلة القانون وكان فى طريقه للاقرار لولا أن قضت المحكمة الدستورية العليا بل المجلس، وقال أن الاعضاء المنتمين الى جماعة الإخوان بمجلس نقابة الصيادلة يحاولون حالياً تمرير نفس القانون الذى ينص على ضرورة وجود مساهمة من الصيادلة بنسبة لا تقل عن ٥١% فى أى شركة مستلزمات طبية، وأنه على أى شركة أخرى ان تقوم بتوفير اوضاعها خلال عامين من اقرار القانون، وهوما يعنى احتكار الصيادلة لهذه الصناعة التى لا توجد أى علاقة بينهم وبينها، خاصة أن شعبة المستلزمات الطبية بغرفة القاهرة التجارية مسجل بها نحو ٣١٠٠ مصنع، ويعمل بهذه المصانع نحو ١٧ ألف عامل.

وقال محمد عبده اسماعيل أن غرفة القاهرة التجارية قدمت ثلاث مذكرات للرئيس عبد الفتاح الميسى ورئيس مجلس الوزراء المهندس شريف إسماعيل ووزير الصحة الدكتور أحمد عماد، للاعتراض على التعديلات التشريعية المقترحة على قانون الصيدلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥، والتى تم اعدادها تحت مسمى قانون الهيئة العليا للدواء وتقضى بإدراج المستلزمات الطبية ضمن المستحضرات الصيدلانية.

وقال رئيس الشعبة ان استحواد نقابة الصيادلة على قطاع المستلزمات الطبية من خلال هذا التعديل المقدم للحكومة لا يتماشى مع توجهات الدولة نحو تنمية الصناعات الوطنية وزيادة تنافسيتها وإزالة جميع العوائق الادارية من أمامها خاصة أن المستلزمات الطبية فى حقيقة الأمر صناعات هندسية وليست مستحضرات دوائية، كما أن تصنيفها باتحاد الصناعات ضمن غرفة الصناعات الهندسية وليست الصناعات الدوائية.

وأشار الى ان غرفة القاهرة التجارية ممثلة فى شعبة المستلزمات الطبية تقدمت بمقترحات محددة لتطوير قطاع المستلزمات الطبية وايضا قطاع الرعاية الصحية بأكمله وذلك فى ضوء حرص الحكومة والمجتمع المدنى على النهوض بهذا القطاع بما يتواءم مع تطلعات المجتمع المصرى وايضا بمبادئ الدستور المصرى الجديد الذى ألزم الحكومة برفع مستويات الاتفاق العام على القطاع الى ٣% من الناتج المحلى الاجمالى بحلول عام ٢٠١٧/٢٠١٨.